

يدعى بزيادة العبد ينكح والعبد يدعى استحقاق العتق
 على المولى عند ادائه ما يعر به والمولى ينكح كذا في كتيبته **قوله**
 ولد ان البدل في الكتابة مقابلته فكذلك لا يقال ان هذا
 الاختلاف قد كتمت لانه مقابل بالعتق لو قالوا فقولنا انما
 يصير مقابله بالعتق عندنا داو قبله او مقابله اصله كذا في
 النزيل وفي الجرح فان فائدة النكاح ليعض عليه والمحاب
 لا يعض عليه وان اقام احدهما بيعة قبلت وان اقامها
 بيعة المولى او لا يثبتها الزيادة لكن يعق باءه قدر ما
 يرض عليه ولا يتبع وجوب بدل الكتابة بعد عتقه كالرأية
 على الف على انه ان ادعى خصما ية عتق وكما لو استحق كبدل
 بعد الا داه **قوله** ليس يبيع بل هو بطاك من كل وجه لان
 ربه كالم لو يملك المسلم فيه بكرة قاله بل يسهط فلم يكن فيها معنى
 البيع حتى يتخلفا كذا في كتيبته **قوله** ولو اختلفا في مقدار الثمن
 بعد اذ قاله بان قال المشتري كان الثمن الف درهم فليعك
 الف درهم وقال الباع كان الثمن خمسمائة وعلى ان اردها عليك
 قاله كسر قندي **قوله** تخلفا اذ لم يكن لهما بيعة ويعود البيع
 لان التخلف قبل القبض يخالف للقياس لما ان كل واحد منهما
 مدع ومكر فيتعدي الى الاقالة وتامد في كتيبته **قوله** لا يقال
 عندهما قال ماه مسكين ويكون المقول للذكر **قوله** وعند محمد
 يتخلفان لانه يرى النضر معلولا بعد كتمت ايضا كذا في كتيبته
قوله وان اختلفا في المهر الخ قال في كسر المطلق الاختلاف في كتمته

مما نقل

شمل

فشملا اذا اختلفا في قدره كالتف والفين او في جنسه كقولهم هو
 هذا العبد وقالت هذه الجارية الوخ فدل واحد وهو انه اذا
 كان مهر مثلها مثل قيمة اجارية او اكثر فلها قيمة اجارية لو عتقها
 كما في كتيبته يجهن لها نصف ما ادعاه الزوج وفي مسألة العبد
 والجارية لها المنة الوان يتراضيا على ان تأخذ نصف اجارية
 اه **قوله** فالصحيح انها يتران يعني ويجب مهر المثل كذا
 في الجرح **قوله** تخلفا ولم يفسخ النكاح بل يحكم مهر المثل فمضى الخ
 البدانة بالتخالف قول الكرخي واختاره صاحب الميسوط وغيره
 من المتأخرين وهو قول ما هكذا اقاله المص في باب المهر وفي مسكن
 وعند الرازي يحكم مهر المثل ثم يتخلفان اه وفي الجرح لم يكن
 المؤلف البدانة يمين من وفي كتيبته وفيه يمين الزوج
 لان اول التسليمين عليه فيكون اولي كتيبته عليه اه **قوله**
 او اقل من ذلك لانه رضى بالزيادة قاله باكير **قوله** او اكثر لانها
 رضيت باسقاط الزيادة كما في شرحه باكير **قوله** اي بين ما قالت
 وبين ما قال هو عبارة كسر قندي ومسكين اي بين قولها
 بان كان اكثر مما قاله او اقل مما قالته اه **قوله** وعند ابي يوسف
 القول قول الزوج اخذ ذكر المص في باب المهر وضم المستكر بتقنين
 فليعلم وفي الخانية وعليه اي على قول ابي يوسف الاعتماد وقال
 الحسن بن زياد المستكر ان يقول الرجل تزوجتها على حر او
 خنزير اه **قوله** ولو اختلفا في الزجارة قبل الراسية تخلف
 قال في الجرح اطلعت فشملا الاختلاف في البدل والمبدل فانه البدلية

كذا البدانة وما يترجمه بعد الطلاق
 قيل كقولهم وماله كما في كتيبته